رئيس الجمهورية خلال مؤتمر «إيران كريدور ٢٠٢٦» الدولي:

تطوير الطرق منصّة لإرساء السلام والإستقرار والأمن الإقليمي

الوفاق/ قال رئيس الجمهورية: نحن عازمون على تنفيذ وتفعيل المشاريع المتعلقة بالطرق والشرايين الحيوية في البلاد بقوة وسرعة ودقة وجودة عالية، وفي هذا الاتجاه سنبذل قصارى جهدنا لتمويل هذه المشاريع من أجل تنفيذها وإكمالها.

وقال الرئيس مسعود بزشكيان، أمس السبت، في مؤتمر فرص الاستثمار وتمويل مشاريع البنية التحتية للسكك الحديدية والطرق الدولي "إيران كريدور ٢٠٢٦": إن جهودنا تهدف إلى إزالة جميع العقبات القائمة أمام تنفيذ المشاريع الجارية في مجال الطرق والممرات.

وصرح: إننا ننظر إلى الدول المجاورة كأصدقاء وشركاء في هذا المسار، مضيفاً: إن الطرق التي تربطنا هي طرق تنمية وسلام، ومن خلال فتح هذه الطرق، سيضمن أمننا، وستتطور اقتصادات الدول، وسنخلق منطقة مليئة بالسلام والهدوء والصداقة. وتابع قائلاً: نحن أصدقاء وإخوة وأقارب مع جمهورية أذربيجان والعراق، ولدينا تاريخ طويل من التعاون والصداقة التاريخية مع تركيا وأفغانستان وتركمانستان يمتد لآلاف السنين، ونؤمن بأن مسارات التواصل بيننا هي سبيل السلام، وتنمية العلوم والمعرفة والقدرات، وبفتح هذه المسارات والطرق نضمن الأمن والاقتصاد.

وأكد الرئيس بزشكيان أن تطوير طرق المواصلات سيضمن التقدم والتنمية لجميع دول المنطقة، قائلاً: يُعدّ تطوير الطرق منصة مناسبة لإرساء السلام والاستقرار والأمن للبلاد وللأجيال القادمة، ولا تجني أي دولة من الحرب أي فائدة، ولن يحقق أي بلد أي شيء من الصراع وإراقة الدماء.

وفي إشارة إلى جهود رؤساء دول المنطقة لضمان الأمن وإرساء السلام والاستقرار، صرّح قائلاً: إن تصرفات وإجراءات رؤساء وقادة أذربيجان وتركيا والعراق والسعودية ومصر وسلطنة عمان وقطر وباكستان وغيرها جديرة بالثناء، فنحن جميعاً نسعى لحل مشاكل المنطقة من خلال السلام والاستقرار.

وأكد رئيس الجمهورية أن دول المنطقة لا تحتاج إلى وصي، وقال: إن علاقاتنا مع روسيا، البلد الشقيق والصديق، عميقة وواسعة النطاق. وتُظهر وثائق واتفاقيات التعاون الموقعة اليوم لتنفيذ المشاريع أن جهودنا لا تقتصر على الموافقات، بل وصلت إلى مرحلة التنفيذ. وسنعمل على إزالة أي عقبات قد تعترض طريقنا في هذا المسار سريعاً.

وأعرب الرئيس بزشكيان عن تقديره لحضور المستثمرين والسفراء من مختلف البلدان في هذا المؤتمر، وصرح قائلاً: سأتابع شخصياً القضايا التي أثيرت اليوم، وسنعقد اجتماعات تكميلية مع الزملاء المعنيين حتى نتمكن من تنفيذ ما تم طرحه في أسرع وقت ممكن.

وأضاف: سنستثمر بقدر ما تسمح به مواردنا المحلية؛ وسنستغل أي فرصة للإنتاج والتمويل؛ وسنستخدم قدرات المقاولين والمصنعين والشركات المحلية كلما أمكن ذلك. كما نرحب بالتعاون مع الدول الصديقة والشقيقة والمجاورة.

وزيرة الطرق تعتبر المؤتمر محطة مفصلية في دبلوماسية النقل، واستراتيجية هادفة لترسيخ المكانة الجيواقتصادية لإيران

محطة مفصلية في دبلوماسية النقل

وفي ختام المؤتمر، أشارت فرزانه صادق، وزيرة الطرق والتنمية الحضرية، إلى مذكرات التفاهم الموقعة للتعاون مع المقاولين الأجانب، مؤكدة أن عقد هذا المؤتمر التخصصي في مجال الاستثمار في النقل السككي والطرقي، مع التركيز على تطوير الممرات، يُعدّ محطة مفصلية في دبلوماسية النقل في البلاد، واستراتيجية هادفة لترسيخ المكانة الجيواقتصادية لإيران في المنطقة.

وطلبت وزيرة الطرق من رئيس الجمهورية، في إطار تسهيل ودعم المستثمرين في مجال دبلوماسية النقل، وضع تشكيل «غرفة عمليات النقل الاسلامي» وإنشاء «صندوق النقل الاسلامي» على رأس أولويات سياسات تطوير النقل السككي والطرقي؛ وهي خطوة قالت إنها يمكن أن تحوّل إيران إلى مركز ترانزيت موثوق في المنطقة، وترتقي بمكانة البلاد من مجرد مسار عبور إلى شريك استراتيجي في قطاع النقل.

مذكّرات تفاهم في مجال النقل السككي

وفي جزء آخر من هذه المراسم، تمّ توقيع ثلاث مذكرات تفاهم في مجال النقل السككي، شملت: «وثيقة تسليم ١٢٥ كيلومترًا من الأراضي المستملكة لمشروع سكة حديد رشت - آستارا»، و«وثيقة المتطلبات الخاصة بصاحب العمل لمشروع سكة حديد رشت - آستارا»، و«مذكرة تفاهم للمشاركة في إنشاء سكة حديد زاهدان - بيرجند - يونسي (بمشاركة القطاع الخاص)».

بدعم الحكومة الرابعة عشرة..

حصّة الطاقة المتجددة تصل إلى ٥٪ من إنتاج الكهرباء الوطني

حقق النمو غير المسبوق في تطوير مصادر الطاقة المتجددة في إيران، الذي حظي باهتمام أكبر من قبل الحكومة الرابعة عشرة، نتائج ملموسة، حيث ارتفعت حصتها في مزيج الكهرباء الوطنية إلى ٥٪.

وأفادت وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا"، في تقرير لها، إن الجهود الرامية إلى توسيع استخدام الطاقة المتجددة بهدف معالجة جزء من عجز الطاقة في إيران شهدت في الحكومة الرابعة عشرة نمواً غير مسبوق؛ إذ أدى تشغيل العديد من مشاريع الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، خلال الأشهر الأخيرة إلى تجاوز القدرة المركبة لهذا النوع من المحطات ٣٧٠٠ ميغاواط واقترابها تدريجياً من ٤٠٠٠ ميغاواط.

وعلى الرغم من استمرار اعتماد قطاع الكهرباء على محطات التوليد الحرارية التي تتحمل العبء الأكبر في توليد الكهرباء، فإن مراجعة البيانات تشير إلى أن وتيرة تطوير الطاقة المتجددة التي تضاعفت أكثر من مرة أصبحت واقعاً تحقق خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية.

ويظهر تحليل بيانات توليد الكهرباء في إيران خلال يناير ٢٠٢٦ أن الحصة الرئيسية لمحطات التوليد الحرارية بلغت ٩٢/٦٪ خلال ساعات النهار و٩٥/١٪ خلال ساعات الليل ضمن مزيج توليد الكهرباء في ذلك الشهر، ما يعكس الاعتماد الكبير لشبكة الكهرباء على الوقود الأحفوري، ولا سيما في ساعات غياب الشمس والفترات الليلية، وهو أمر لا يزال يُعدّ من القضايا الأساسية لقطاع الكهرباء من منظور أمن الطاقة وإدارة استهلاك الوقود.

وخلال هذه الفترة الزمنية، أدّت المحطات النووية دوراً مستقراً لكنه محدوداً في تأمين الكهرباء لإيران، بحصة بلغت ٢/٤٪ نهاراً و٢/٣٪ ليلاً. ورغم محدودية هذا الدور، فإن استقرار إنتاج هذا القطاع يسهم في تعزيز موثوقية الشبكة الكهربائية.

كما سجلت محطات الطاقة الكهرومائية الكبيرة حضوراً محدوداً في تركيبة توليد الكهرباء في إيران، بحصة بلغت ٠/٩٪ نهاراً و١/١٪ ليلاً؛ ويمكن تفسير هذا الوضع في إطار سياسات إدارة الموارد المائية وضرورة تخزين المياه خلف السدود لفترات ذروة الاستهلاك وغيرها من الاستخدامات ذات الأولوية، وهو توجه يكتسب أهمية استراتيجية في ظل الضغوط المائية التي تشهدها البلاد.

الحصة المتنامية للطاقة المتجددة

في المقابل، استحوذت مصادر الطاقة المتجددة إجمالاً على حصة بلغت ٥٪ من توليد الكهرباء خلال ساعات النهار و٢/٦٪ خلال ساعات الليل؛ يعود جزء كبير من الإنتاج النهاري لهذه المجموعة إلى محطات الطاقة الشمسية، حيث بلغ معدل انتشار هذه المحطات ٣/٦٪ خلال ساعات النهار، وتواصل هذه الحصة ارتفاعها بشكل مستمر.

وعلى الرغم من أن وتيرة تطوير الطاقة المتجددة لا تزال تُقيّم بأنها بطيئة، فإن استمرارية هذا النمو وتواصله يعكسان تشكّل مسار يمكن الاعتماد عليه لتنويع مزيج الطاقة وتقليل الاعتماد التدريجي على المصادر الأحفورية.

ويُظهر تحليل بيانات التقرير من منظور التشغيل وإدارة شبكة الكهرباء في إيران، وكذلك زيادة حصة إنتاج الطاقة الشمسية، مجموعة من الآثار الإيجابية، من بينها خفض استهلاك الوقود في المحطات الحرارية خلال ساعات النهار، وتوفير قدرة مناسبة لتنفيذ أعمال الصيانة المبرمجة للمحطات، وتعزيز المرونة في إدارة الموارد المائية وتخزين المياه خلف السدود؛ غير أن تحقيق هذه المزايا بشكل كامل يتطلب تطويراً متزامناً للبنية التحتية للشبكة، وتطبيق أنظمة تخزين الطاقة، وتحسين إدارة الأحمال الكهربائية.

بشكل عام، تشير تركيبة توليد الكهرباء في إيران خلال يناير ٢٠٢٦ إلى أنه رغم أن الانتقال من الإنتاج المعتمد على الوقود الأحفوري إلى المصادر النظيفة لا يزال في مراحله الأولى، فإن النمو التدريجي والمستمر والموجه للطاقة المتجددة، ولا سيما محطات الطاقة الشمسية، يمكن أن يشكل أحد الرافعات الرئيسية لإصلاح هيكل إنتاج الكهرباء، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز استدامة شبكة الكهرباء في البلاد على المديين المتوسط والطويل، بما يستحق اهتمام صناع القرار في قطاع الكهرباء.

في عام ٢٠٢٣

١/٦٨ مليار يورو.. حجم تجارة الخدمات بين إيران والاتحاد الأوروبي

أظهرت بيانات مركز الإحصاءات الأوروبية «يوروستات» أنه في عام ٢٠٢٣ بلغ حجم تجارة الخدمات بين إيران والاتحاد الأوروبي نحو ١/٦٨ مليار يورو، ما يعادل ٣٧٪ من إجمالي تجارة إيران مع هذا الاتحاد، وهو ما يعكس الإمكانات الكامنة لهذا القطاع. وتناولت الدائرة الدولية في غرفة إيران التجارية، في تقرير لها، تأثير الأزمات العالمية على التجارة بين إيران والاتحاد الأوروبي، إستنادًا إلى البيانات الرسمية الصادرة عن «يوروستات».

وبيّن التقرير أن التجارة بين إيران وأوروبا تأثرت بشكل مباشر بالأزمات العالمية خلال العقد الماضي، إذ تشير الإحصاءات إلى مسار تنازلي في تجارة السلع، وتغير في هيكل الصادرات والواردات، مقابل استقرار نسبي في تجارة الخدمات. وفي الوقت نفسه، يمكن للفرص الناجمة عن التحولات في سلاسل التوريد وحاجة أوروبا إلى تنويع مصادرها أن تخلق مكاسب استراتيجية لإيران، شريطة أن تترافق مع سياسات اقتصادية ودبلوماسية سليمة. وفي عام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي قيمة تجارة السلع بين إيران والاتحاد الأوروبي نحو ٤/٥٤١ مليار يورو، مسجلًا تراجعًا بنحو ٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣. وبلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى إيران في هذا العام نحو ٣/٧٠٨ مليار يورو، منخفضة مقارنة بالعام السابق، في حين ارتفعت وارداته من إيران بشكل طفيف لتصل إلى ٨٣٣ مليون يورو. وبحسب بيانات «يوروستات»، بلغ حجم تجارة الخدمات بين إيران والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٣ نحو ١/٦٨ مليار يورو، ما يعادل ٣٧٪ من إجمالي تجارة إيران مع هذا الاتحاد، وهو ما يشير إلى وجود قدرة على تطوير قطاع الخدمات حتى في ظل ظروف الأزمات.

نتيجة المتابعة المستمرة وتنفيذ قرارات «مقر أفريقيا»

حجم التبادل التجاري بين إيران و٣٩ دولة أفريقية يرتفع ٦٦٪

بلغ حجم التبادل التجاري لإيران مع ٣٩ دولة أفريقية، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الإيراني الجاري (تنتهي في مارس ٢٠٢٦) نحو ٩٤٠ مليون دولار، ما يعكس زيادة بنسبة ٦٦٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأظهر استعراض أحدث أوضاع التجارة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية مع دول القارة الأفريقية مسارًا تصاعديًا، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري مع ٣٩ دولة في هذه القارة خلال الفترة المذكورة إلى ٩٤٠ مليون دولار، مسجلًا نموًا بنسبة ٦٦٪ على أساس سنوي. وأفادت المراجعات بأن الزيادة الملحوظة في حجم التبادل التجاري جاءت نتيجة المتابعة المستمرة وتنفيذ قرارات «مقر أفريقيا» الحكومي، حيث جرى تفعيل آليات التعاون الاقتصادي، بما في ذلك التنظيم الناجح لاجتماع التعاون الاقتصادي بين إيران وأفريقيا، الذي يُعدّ أحد أبرز محركات هذه القفزة.

وبحسب التقارير المعلنة، أدرجت حاليًا الإجراءات الأولية لعقد الدورة المقبلة من هذا الاجتماع على جدول أعمال المقر. ويؤدي هذا الاستمرار في تنظيم الاجتماعات رفيعة المستوى دورًا محوريًا في تعزيز البنى التحتية لدبلوماسية التجارة وتسهيل العمليات التجارية مع الشركاء الأفارقة.

ويرى محللون اقتصاديون أن تحقيق نجاح مستدام في الأسواق الأفريقية يتطلب إعداد استراتيجية مدونة ومتكاملة، مشيرين إلى أن دراسة مقاربات المنافسين الإقليميين والدوليين الرئيسيين في هذه القارة تُعدّ مسألة بالغة الأهمية عند صياغة هذه الاستراتيجية.

خلال ٩ أشهر

صادرات الصلب الإيراني تنمو ٢٢٪ وتبلغ ٦/٥ مليار دولار

تجاوزت قيمة صادرات البلاد من منتجات سلسلة الحديد والصلب ٦/٥ مليار دولار (ما يعادل قيمة العام الماضي بأكمله) في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام بنسبة نمو بلغت ٢٢٪.

ونشرت رابطة منتجي الصلب الإيرانية إحصاءات صادرات سلسلة صناعة الصلب في البلاد للأشهر العشرة الأولى من عام ١٤٠٤ (٢٠٢٥-٢٠٢٦)، والتي أظهرت ارتفاعًا في حجم صادرات الحديد والصلب بنسبة ٢٧٪، وزيادة في إجمالي حجم صادرات سلسلة صناعة الصلب بنسبة ٣٨٪. وتجاوزت قيمة صادرات منتجات الحديد والصلب في البلاد خلال الأشهر العشرة الأولى من هذا العام ٦/٥ مليار دولار، ما يعادل قيمة صادرات عام ١٤٠٣ بأكمله (٢٠٢٤-٢٠٢٥)، مسجلة نموًا بنسبة ٢٢٪.

ويستمر الاتجاه التصاعدي في صادرات المواد الخام في سلسلة الصناعة، حيث ارتفع حجم صادرات مركزات وكريات خام الحديد بنسبة ٦٨٪ و٢٨٪ على التوالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. في المقابل، نما حجم صادرات قطاعات الصلب المسطحة بشكل ملحوظ بنسبة ١٩٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وارتفعت قيمة صادرات مختلف أنواع صفائح الصلب بنسبة ١٣٢٪ خلال هذه الفترة لتصل إلى حوالي ٥٦٣ مليون دولار.